للانضمام الى حكومة يشكلها المعراخ (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤). وقد برز في تلك الجلسة موقف وزراء الاحرار الاربعة، اعضاء ليكود، وهم سمحه ارليخ واسحق موداعي واسحق بيرمان وموشي نسيم، الذين ايدوا استقالة بيغن وتقديم موعد الانتخابات. وينبع موقفهم هذا من رغبتهم في الحفاظ على مصلحتهم السياسية الضيقة، الممثلة في مواصلة استغلال مركز بيغن في ليكود. فحزب الاحرار يعاني من فوضى عارمة بين صفوفه، الى حد يشعر معه هؤلاء ان استمرار بيغن في رئاسة ليكود، هو الضمان الوحيد لاحتفاظهم بمراكزهم في الحكم. واذا استقال رئيس الحكومة، وبادر الى اجراء انتخابات عامة جديدة، فانهم واثقون من فوز ليكود اذا ما قاده بيغن نحوها، وذلك بفعل شعبيته لدى الرأي العام. وهكذا يضمنون بقاءهم في السلطة لاربع سنوات اخرى (امنون برزيلاي، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

ويبقى السؤال المطروح الآن، ما هو مستقبل الازمة السياسية الداخلية العالقة في اسرائيل، حيث تبدو الحكومة الآن عاجزة حتى عن تمرير مشروع قانون واحد في الكنيست، دون اخذ حساب لوجود الحاخام دروكمان، او احتمال وصوله قبل التصويت، كما حصل اثناء عرض مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بالميزانية، على الكنيست بعد جلسة الثقة بيوم واحد. فقد استغلت الحكومة غياب دروكمان عن مبنى الكنيست في ذلك اليوم، وقامت بعرض هذه المشاريع، وبعد المصادقة على المشروع الاول المتعلق باقرار ميزانية مؤقتة للسنة المالية الجارية، واذ بدروكمان يصل الى الجلسة، مما دفع الحكومة الى سحب المشروعين الآخرين قبل التصويت عليهما (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

رغم هذا الوضع، فان بيغن على ما يبدو المستفيد الاكبر من جميع الفرص المتاحة في المستقبل لحل الازمة السياسية الراهنة في اسرائيل، خلافا للمعراخ الذي ما زال يتخبط في الوضع المتردي داخل مؤسساته، نتيجة التناحر والتنافس بين اعضائه. وعمليا يمكن حصر الامكانات المتاحة مستقبلا لحل الازمة السياسية الراهنة في اسرائيل، في البنود التالية:

اولا: ان يقوم المعراخ بتشكيل حكومة بديلة بمشاركة المتدينين وبعض الاحزاب الاخرى كحركة تيلم وحركة تامي. وقد يتحقق ذلك في حال استقالة حكومة بيغن، نتيجة استمرار شل عملها حتى بعد اتمام الانسحاب النهائي من سيناء. ويجمع المراقبون في اسرائيل، على ان حكومة كهذه لن يكتب لها النجاح في عملها في الظروف الحالية، اكثر من حكومة ليكود، اذ ان تشكيلها سيتطلب الكثير من التنازلات من جانب المعراخ لارضاء المتدينين (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

ثانيا: ان يتمكن بيغن بعد اتمام عملية الانسحاب من سيناء، من استمالة القوى اليمينية المتطرفة مجددا، وحثها على الانضمام الى الائتلاف الحكومي، خاصة اذا احسن استغلال القاسم المشترك الذي يجمع بين سياسة حكومته وبين مواقف هذه القوى من مستقبل المناطق المحتلة وحل القضية الفلسطينية. ويبدو ان الاجراءات القمعية الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، انما تصب في قناة المتطرفين الذين لا يستطيعون المزاودة على بيغن في هذه المسألة. ففي اشارة واضحة الى معارضي سياسته، اتفق بيغن مع وزير المعارف والثقافة، واحد زعماء المفدال زفولون هامر، ان تقوم الحكومة بانشاء عدد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية يماثل عدد المستوطنات التي سيجري اخلاؤها من سيناء (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١١). ومن شأن سياسة استيطانية كهذه، اضافة الى اجراءات اخرى لتعميق السيطرة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ان ترضي نواب هتحياه وتيلم وتعيد حتى الحاخام دروكمان الى صفوف الائتلاف. «واذا ما تحقق ذلك، فان اضافة خمسة نواب آخرين الى الائتلاف سيحقق امنية بيغن في استمرار عمل هذه الحكومة لمدة اربع سنوات ونصف». (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

ثالثا: يستطيع بيغن، كذلك، المبادرة الى اجراء انتخابات جديدة في حال عدم تمكنه من تحسين وضع حكومته بعد نيسان (ابريل)، ويبدو انه يميل الى تفضيل هذا الاجراء، كما اعلن مقربون (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٥). الا ان معارضة شركائه المتدينين تمنعه من المبادرة الى ذلك في الوقت الحالي. ويرتكز ميله هذا الى نتائج